تقدير موقف

24 أيلول/سبتمبر 2026

هل من تداعيات مالية واقتصادية لمنح العاملين في القطاع العام ستة رواتب إضافية بكلفة 56,500 مليار ليرة؟

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut
ACRPS Beirut

24 أيلول/سبتمبر 2026

تقدير موقف |

هل من تداعيات مالية واقتصادية لمنح العاملين في القطاع العام ستة رواتب إضافية بكلفة 56,500 مليار ليرة؟

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطيها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية. يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

سُجل فرع **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت** بموجب مرسوم جمهوري رقم 8613، بتاريخ 3 آب/أغسطس 2012، للقيام بالبحوث والدراسات التي تُعنى بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإعلامية، وبهدف دعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيزها، وترشيد الرأي العام، ودعم عملية صنع القرار ببحوث علمية تتمتع بالاستقلالية والصدقية، والتعاون العلمي مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتشتمل مجالات عمل الفرع في بيروت على وحدات الإصدارات وترجمة الكتب والتحرير اللغوي والعلمي والفهرسة والتوثيق أيضًا.

ACRPS Beirut

مبنى 174 الصيفي، شارع سليم تقلا، جادة الجنرال فؤاد شهاب، بيروت - لبنان
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 /7/ 991 836 1 961+

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت © 2026

المحتويات

المسار الزمني والكلفة 1

السياق السياسي والسياق المالي 3

قلق مبرّر في مقابل الحقوق 3

المراجع 6

في 15 تموز/يوليو 2026، أقرّ مجلس النواب اللبناني فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام 2026 بقيمة 56,500 مليار ليرة بموجب مشروع القانون الوارد من الحكومة بالمرسوم رقم 3057، لمنح العسكريين وموظفي القطاع العام ستة رواتب إضافية، بمفعول رجعي اعتبارًا من 1 آذار/مارس 2026[1]. ثم في أيلول/سبتمبر 2026 قرّرت الحكومة، إثر التفاوض مع ممثلي العسكريين الذين أغلقوا الطرقات حين بدأت الحكومة تناقش مشروع موازنة 2027، منحهم ستة رواتب إضافية في عام 2027 مقسّمة على مرحلتين في أولاها ثلاثة رواتب في شهر كانون الثاني/يناير 2027، وفي ثانيتها الثلاثة الأخرى في أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

من هنا، ستترتب على هذا القرار تداعيات مالية ستشكل عبئًا إضافيًّا على الخزينة العامة المثقلة أصلًا بالأعباء، ويُتوقع أن ينعكس هذا على النشاط الاقتصادي من خلال رفع القدرة الشرائية وزيادة استهلاك السلع والخدمات لدى شريحة واسعة تشمل أكثر من 300 ألف من العاملين في القطاع العام والمتقاعدين.

وكان مجلس الوزراء قد باشر معالجة هذا الملف في جلسته المنعقدة في 16 شباط/فبراير 2026، قبل أن تؤدي الحرب التي اندلعت في الثاني من آذار/مارس والعدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان إلى تأجيل إقراره بضعة أشهر. في تلك الجلسة، عرضت وزارة المالية اقتراحاتها بشأن تصحيح رواتب وأجور القطاع العام، استنادًا إلى التصوّر الإصلاحي الذي سبق أن كلف مجلس الوزراء مجلس الخدمة المدنية إعداده في 28 شباط/فبراير 2024 لتحديد ما يجب أن يتقاضاه العاملون في القطاع العام والأسلاك العسكرية كافة[2]. وقد حدّد هذا القرار الأُسس التي يجب أن يقوم عليها هذا التصوّر، على أن يستند إلى معايير علمية وموضوعية تأخذ في الاعتبار الواقع النقدي، والقدرة الشرائية، والكلفة الحقيقية[3].

المسار الزمني والكلفة

لقد تبلور هذا التصور من خلال عمل مشترك بين مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية، شمل سلسلة من الاجتماعات مع خبراء من برنامج "SIGMA" - وهو مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، بتمويل أساسي من الاتحاد الأوروبي - ودراسة كلفة السلة الغذائية وتطوّرها، ونسب التضخّم الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في لبنان. وقد اقترحت الدراسة إلغاء جميع الزيادات والإضافات والتعويضات الاستثنائية التي مُنحت للعاملين في القطاع العام منذ بداية 2020، وإقرار مضاعفة الرواتب على خمس سنوات لتصبح على النحو الآتي: 22 ضعفًا في عام 2026، 28 ضعفًا في عام 2027، و34 ضعفًا في عام 2028، ثم 40 ضعفًا في عام 2029، وصولًا إلى 46 ضعفًا في عام 2030[4].

وهذا يعني أن الراتب الأساس في عام 2019 سيشكّل نقطة الانطلاق للمضاعفة، وفق نسب محددة مسبقًا لا تخضع لتعديل سنوي تلقائي تبعًا لمعدل التضخم. وينصّ المشروع، وفق التصوّر، على مضاعفة الرواتب أربع مرات

(1) "سلسلة قرارات لمجلس النواب في جلسته التشريعية المسائية.. ماذا عن رواتب القطاع العام والعسكريين؟"، **وكالة الأنباء المركزية**، 2026/7/15، في: https://acr.ps/hBy2Smd

(2) الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، "مجلس الوزراء يقر زيادات وتقديمات لموظفي الإدارة والأسلاك العسكرية والمتقاعدين"، 28 شباط/فبراير 2024، في: https://acr.ps/hBy2T0Y

(3) الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، "قرار رقم 2 تاريخ 2026/2/16: عرض وزارة المالية اقتراحاتها الهادفة إلى تصحيح رواتب وأجور القطاع العام"، في: https://acr.ps/hBy2SBF

(4) مجلس الخدمة المدنية، كتاب رقم 164/ص1 بشأن مشروع قانون يرمي إلى تعديل الرواتب والتعويضات الشهرية والأجور للعاملين في القطاع العام وتعديل بعض أحكام نظام الموظفين ونظام التقاعد، 30 تموز/يوليو 2024، ص 2–3؛ أحالته الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى وزارة المالية في 25 شباط/فبراير 2025؛ منشور في: "'المدن' تنشر مشروع قانون الرواتب والتعويضات في القطاع العام"، **المدن**، 2026/1/22، في: https://acr.ps/hBy2Sxp

في عام 2026، ثم ست مرات في كل سنة من السنوات الأربع التالية. أما الاعتبارات التي دفعت إلى هذا التقسيط، فتتمثل في "إتاحة الوقت الكافي لتأمين الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق وإطلاق عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو" وفق ما ورد في التصوّر الإصلاحي.

لكن الأمر لم يقتصر على الرواتب، بل تضمّن خطوات إصلاحية في نظام التقاعد أيضًا، منها رفع سن الإحالة الحكمي على التقاعد إلى 66 سنة بدلًا من 64 سنة، وتمديد مدة الخدمة سنتين إضافيتين في الأسلاك التي يقل فيها سن التقاعد عن 64 سنة[5]. وجاء هذا الإجراء لمعالجة النقص في الموظفين والكفاءات، وضمان استمرارية العمل في المرافق العامة إلى حين استئناف التوظيف وتعزيز إدارات الدولة بكفاءات شابة.

لم يعتمد مجلس الوزراء التصوّر بالصيغة التي عُرضت عليه، واختار مواصلة العمل بصيغة "التعويض المؤقت" بعد ربطها بالنتائج المالية المتوقعة، على أساس الموازنة بين الإيرادات المتوقعة والكلفة المترتبة على الخزينة العامة. وقرّر منح ستة رواتب إضافية في عام 2026 بدلًا من أربعة رواتب (أو ست بدلات شهرية أو ست بدلات ساعة تعاقدية)، على أن تتزامن مع مجموعة من الخطوات الهادفة إلى زيادة الإيرادات الضريبية لتمويل الكلفة.

أمّا كلفة الرواتب الستة فقُدِّرَت بنحو 618 مليون دولار يضاف إليها 162 مليون دولار لتغطية التعويضات العائلية والمنح المدرسية للعاملين في الأسلاك العسكرية[6]. ونصّ قرار مجلس الوزراء على ألا تتجاوز قيمة التعويض المؤقت المضاف 50 مليون ليرة شهريًا لأي موظف، مهما كانت فئته الوظيفية أو راتبه الأساس[7].

في المقابل، اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات المتعلقة بالتغطية التمويلية على النحو التالي[8]:

- الطلب إلى وزارات المالية والطاقة والمياه والأشغال العامة والنقل، كلّ بحسب نطاق اختصاصها، تقدير الإيرادات الناتجة من:

• مكافحة التهرّب الجمركي والضريبي.

• إشغال الأملاك العامة البحرية والنهرية.

• أوامر التحصيل الصادرة عن وزارة البيئة المُتعلقة بالمقالع والكسارات.

• تقدير الإيرادات الناتجة من عملية التدقيق الضريبي المُتعلق بالأرباح المحققة نتيجة العمليات التي تمت على منصّة صيرفة، إضافة إلى الهدر الناتج من سياسات الدعم السابقة.

• تعديل رسم الاستهلاك الداخلي ليصبح 16,000 ليرة لكل ليتر من مادة البنزين 98 أوكتان، و16,022 ليرة لكل ليتر من مادة البنزين 95 أوكتان.

(5) المرجع نفسه.

(6) زينب بزي، "56,500 مليار ليرة لدفع ستة رواتب للقطاع العام: السلطة تواصل 'ترقيع' الأجور"، **الأخبار**، 2026/7/17، في: https://acr.ps/hBy2SHg

(7) الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، "قرار رقم 2 تاريخ 2026/2/16"، ص 2-3.

(8) المرجع نفسه.

- إعداد مشروع قانون لتعديل المادة 25 من القانون رقم 2001/379 وتعديلاته لرفع الضريبة على القيمة المضافة من 11 إلى 12 في المئة، وإحالته إلى مجلس النواب.

- تصحيح الرسم المستوفى على المستوعبات المنصوص عنه في البند 2 من المادة 3 من القانون رقم 1966/11، ليصبح 50 دولارًا أميركيًّا على كل مستوعب من قياس 20 قدمًا، و80 دولارًا على كل مستوعب من قياس 40 قدمًا وما فوق.

- الطلب من الأجهزة الأمنية والعسكرية كافة تشديد الرقابة على المعابر غير الشرعية.

السياق السياسي والسياق المالي

عندما أُقرّت هذه الإجراءات كانت الظروف السياسية في البلاد مختلفة إلى حدّ كبير عما آلت إليه اليوم. ففي ذلك الوقت، كان نوع من الانتظام قد عاد إلى الحياة العامة مع إقرار الموازنة العامة قبل بضعة أيام من مناقشة مجلس الوزراء ملف الرواتب والأجور. وقد استحوذت مطالب العاملين في القطاع العام وحقوقهم، إلى جانب قضايا أخرى، على حيّز كبير من النقاش العام. لكن الوضعين الأمني والعسكري لم يكونا مستقرّين، في ظل استمرار الضربات العسكرية الإسرائيلية، لا سيما في جنوب لبنان، بالتزامن مع أعمال تجريف المنازل والبنى التحتية.

أما على المستوى المالي، فأظهرت مؤشرات المالية العامة عن تحسّن نسبي بعد عام 2024، الذي شهد عدوانًا إسرائيليًا واسع النطاق على لبنان امتدّ من 23 أيلول/سبتمبر حتى 27 تشرين الثاني/نوفمبر[9]. ووفق بيانات وزارة المالية، بلغ إجمالي إيرادات الموازنة العامة خلال عام 2025 حوالى 553,414 مليار ليرة (6.2 مليارات دولار)، مقارنة بـ 348,233 مليار ليرة في 2024، أي بزيادة بلغت 59%. وفي المقابل، ارتفع إجمالي النفقات العامة بنسبة 30% على أساس سنوي، ليصل إلى 424,109 مليارات ليرة (4.7 مليارات دولار)[10].

ومع نمو الإيرادات العامة بوتيرة أسرع من النفقات العامة، سجل الرصيد الأولي للمالية العامة (Primary Balance) - أي الرصيد قبل احتساب فوائد الدين العام - فائضًا بلغ 157,428 مليار ليرة (1.75 مليار دولار)، أي ما يعادل 5.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدّر لعام 2025 والبالغ نحو 30.6 مليار دولار. وبذلك، يكون الفائض الأولي قد ارتفع بنسبة 306 في المئة في عام 2025 مقارنة بما يعادل 1.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أي 38,803 مليار ليرة (433 مليون دولار) سُجلت في عام 2024.

قلق مبرّر في مقابل الحقوق

تُدرك وزارة المالية اللبنانية أن التحسن المُحقّق في عام 2025 يصعب الحفاظ عليه من دون إجراءات إضافية على المستويين المالي والاقتصادي، سواء لأسباب موضوعية تتعلق بقدرة المجتمع على تحمّل تشديد إجراءات ضبط الإنفاق، أو بسبب تطورات طارئة، في مقدمها الحرب التي اندلعت في 2 آذار/مارس 2026، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة. وهذا يعني أن مسألة إعادة طرح ملف رواتب وأجور العاملين في القطاع العام أصبحت مسألة وقت، بعد سنوات من الاكتفاء بمنحهم تصحيحات جزئية وتعويضات مؤقتة غير مستدامة، لا تدخل في أساس الراتب، ولا تُحتسب

(9) United Nations, Lebanon, "Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General – on the Situation in Lebanon and Israel," 23 September 2024, at: https://acr.ps/hBy2ShX; United Nations Interim Force in Lebanon, "UNIFIL Statement," 27 November 2024, at: https://acr.ps/hBy2SWI

(10) Republic of Lebanon, Ministry of Finance, "Public Finance Monitor 2025," at: https://acr.ps/hBy2T6z

ضمن التعويضات التقاعدية. كما أن مجموع التعويضات المؤقتة والمساعدات وسائر المبالغ المالية التي حصلوا عليها لم تتجاوز ثلث قيمة رواتبهم في نهاية عام 2019.

لكن ما كان يقلق وزارة المالية هو احتمال أن يؤدي تضخم كتلة الرواتب والأجور إلى ضغط على النتائج المالية بما يعوّق تحقيق العجز الصفري والحفاظ على فائض أولي؛ فالحكومة اللبنانية لا تستطيع حاليًا الاقتراض من الأسواق المالية بسبب التأخير الكبير في إعادة هيكلة الدين العام. وترتبط هذه العملية بالتوصل إلى اتفاق مع حاملي سندات اليوروبوندز، من مستثمرين أجانب ومصارف لبنانية، لتحديد القيمة الحالية للسندات بما يسمح بوضع الدين العام على مسار أكثر استدامة، وتجعله قابلًا للإدارة من دون تحميل المالية العامة أعباء كبيرة أو تقويض سياسة العجز الصفري. غير أن هذا المسار لم يُنجز، وهو يرتبط أيضًا بإصلاح القطاع المالي، الذي ما زال متعثّرًا منذ بدء الأزمة قبل سبع سنوات.

هذا وتواجه أي زيادة إضافية في الرواتب والأجور وملحقاتها تحديًّا حقيقيًا، بالنظر إلى العبء الكبير الذي يمثّله هذا البند ضمن إجمالي الإنفاق العام. ففي نهاية عام 2025، بلغت قيمته نحو 2.58 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل نحو 72 في المئة من النفقات الجارية و54.5 في المئة من إجمالي النفقات العامة. أما الزيادة التي أقرتها الحكومة، البالغة نحو 780 مليون دولار، فتوازي وحدها قرابة 30 في المئة من حجم الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها. وتبرز أهمية هذه الزيادة أكثر عند مقارنتها بالنفقات الاستثمارية، التي لم تتجاوز 7.2 في المئة من إجمالي النفقات العامة لعام 2025.

يزداد ثقل هذا البند على الخزينة اللبنانية ربطًا بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 16 أيلول/سبتمبر 2026، والتي تضمنت الاتفاق على زيادة ستة رواتب أساس في عام 2027 يدفع ثلاثة منها في الشهر الأول من السنة، وثلاثة في شهر أيلول[11]. تقدّر قيمة هذه الزيادات بنحو 500 مليون دولار في السنة، ما يعني أن الخزينة ستقع تحت وطأة جهد إنفاقي على التشغيل أكبر من المعتاد.

ومن شأن هذا الارتفاع في الإنفاق العام على بند الرواتب والأجور وملحقاتها، أن يزيد من حجم النفقات الجاري في الموازنة العامة، وأن يقلّص الحيّز المالي المتاح للإنفاق الاستثماري.

ثمّة قلق حقيقي من هذه الزيادة عندما يتعلق الأمر بالوضع النقدي. فالزيادة المتوقعة على الرواتب والأجور ستؤدي إلى ارتفاع كبير في الكتلة النقدية المعروضة للتداول. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تراوح حجم الكتلة النقدية الموضوعة قيد التداول بين 50 ألف مليار ليرة و85 ألف مليار ليرة[12]، أي بمتوسط 67.5 ألف مليار ليرة (754 مليون دولار)، وبالتالي فإن المتوسط اليومي لهذه الكتلة يبلغ 2,250 مليار ليرة يوميًا. في المقابل، إن كتلة الرواتب والأجور، والتي تمثّل أحد أبرز مصادر الضخّ النقدي بالعملة المحلية تبلغ بما متوسطه 641.8 مليار ليرة يوميًا. تمثّل هذه الكتلة نحو 28.5 في المئة، أو تقريبًا ثلث النقد المتداول بالعملة المحلية، ما يعني أن زيادة بنسبة 30 في المئة ستحتاج إلى مفاعيل لامتصاص السيولة والحفاظ على التوازن في الكتلة النقدية. ويكتسب ضبط هذه الكتلة أهمية خاصة في الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة في مقابل الدولار الأميركي. وما يوجب التدقيق في هذه المسألة أن متوسط الكتلة النقدية الموضوعة قيد التداول يغطي نحو نصف قيمة الاستيراد اليومي البالغ 4,900 مليار ليرة. وبذلك، فإن زيادة القدرة الشرائية سيرفع الضغط على الاستيراد وعلى الكتلة النقدية، بما يعرّض ثبات

(11) "ستة رواتب للقطاع العام على دفعتين... إليكم أبرز مقررات مجلس الوزراء اللبناني"، **النهار**، 2026/9/17، في: https://acr.ps/hBy2SR7

(12) Banque du Liban, Statistics and Research, at: https://acr.ps/hBy2SrO

سعر الصرف إلى الاهتزاز، ويتطلب إجراءات لامتصاص السيولة قد لا تكون مرغوبًا فيها سياسيًا، مثل زيادة الضريبة على القيمة المضافة أو فرض ضرائب ورسوم على استهلاك البنزين والمازوت.

على الرغم من ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أن الخسارة التي تلقاها العاملون في القطاع العام منذ الانهيار في عام 2019 كانت كبيرة وقاسية. فقد أدى تراجع قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 98 في المئة إلى خسارة القيمة الفعلية لرواتبهم التي يتقاضونها بالعملة المحلية، والتي ما عادت تكفي لتغطية حاجاتهم اليومية. لذا يبرز سؤال أساسي في هذا المجال: هل تُعدّ هذه المقاربة مناسبة لمعالجة ملف الرواتب والأجور وإدارة المالية العامة؟

في الواقع، يفتقر لبنان إلى سياسة واضحة تجاه الأمرين معًا. ربما لديه ما يشبه السياسة في التعامل مع الواقع المالي، أي إدارة المرحلة وفق الأوضاع والتطورات، ولكن تغيب الأهداف الحكومية الواضحة والمنسقة بين مختلف الجهات الأساسية المعنية، من وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد ومصرف لبنان وسائر القطاعات الأخرى. إن السياسة الوحيدة المتّبعة حاليًا تقوم على تثبيت سعر الصرف بشكل اصطناعي والامتناع عن الإنفاق لتحقيق فائض أولي كبير وعجز صفري في الحسابات النهائية للسنة المالية.

لكن، ما من خطط لتحقيق نموّ اقتصادي، ولا سياسة واضحة في هذا الاتجاه تنسجم مع مستويات الأسعار والأجور ومعدلات الضريبة والتعامل مع النقد وسعر الصرف. ويمكن القول حاليًا أنّ لبنان أمام أهداف عامة، ولكن من دون سياسات واضحة يمكن مناقشتها، ومنها ما يتعلق بمسألة الأجور وتداعياتها الممكنة.

المراجع

العربية

بزي، زينب. "56,500 مليار ليرة لدفع ستة رواتب للقطاع العام: السلطة تواصل 'ترقيع' الأجور". **الأخبار**. 2026/7/17. في: https://acr.ps/hBy2SHg

الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء. "قرار رقم 2 تاريخ 2026/2/16: عرض وزارة المالية اقتراحاتها الهادفة إلى تصحيح رواتب وأجور القطاع العام". في: https://acr.ps/hBy2SBF

الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء. "مجلس الوزراء يقر زيادات وتقديمات لموظفي الإدارة والأسلاك العسكرية والمتقاعدين". 28 شباط/فبراير 2024. في: https://acr.ps/hBy2T0Y

"ستة رواتب للقطاع العام على دفعتين... إليكم أبرز مقررات مجلس الوزراء اللبناني". **النهار**. 2026/9/17. في: https://acr.ps/hBy2SR7

"سلسلة قرارات لمجلس النواب في جلسته التشريعية المسائية.. ماذا عن رواتب القطاع العام والعسكريين؟". **وكالة الأنباء المركزية**. 2026/7/15. في: https://acr.ps/hBy2Smd

"'المدن' تنشر مشروع قانون الرواتب والتعويضات في القطاع العام". **المدن**. 2026/1/22. في: https://acr.ps/hBy2Sxp

الأجنبية

Banque du Liban. Statistics and Research. at: https://acr.ps/hBy2SrO

Republic of Lebanon, Ministry of Finance. "Public Finance Monitor 2025." at: https://acr.ps/hBy2T6z

United Nations, Lebanon. "Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General – on the Situation in Lebanon and Israel." 23 September 2024. at: https://acr.ps/hBy2ShX;

United Nations Interim Force in Lebanon. "UNIFIL Statement." 27 November 2024. at: https://acr.ps/hBy2SWI

ACRPS Beirut

مبنى 174 الصيفي، شارع سليم تقلا، جادة الجنرال فؤاد شهاب، بيروت - لبنان
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 /7 /991 836 1 961+

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut